وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

موضوع المذكرة:

أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).

اعداد الطلبة:

- بن حسين سيف الدين
- بن ورخو نجيب

تحت إشراف:

أ. زهار وليد

السنة الجامعية: 2021- 2022

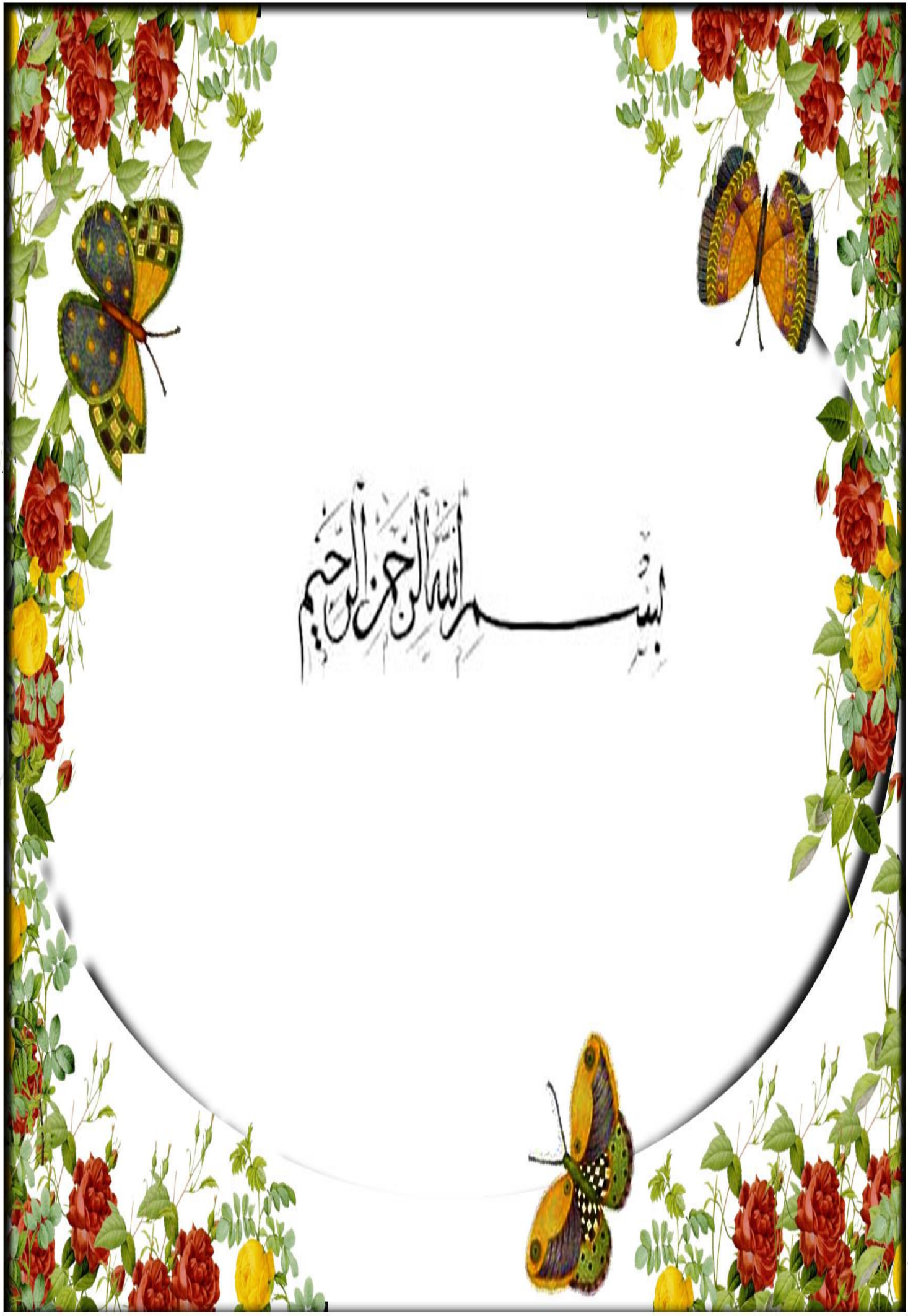
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف " **زهار وليد** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت لنا عونا في تذليل ما واجهناه من صعوبات لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الصديق "**بوعافية عبد الباسط**" الذي كان لنا خير معين وجزاه الله عنا خير الجزاء.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل كما لا ننسى أن نشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية بجامعة برج بوعريريج.

وكل الشكر والتقدير إلى زملاء دفعة 2022.

إهـداء

الحمد لله الذي علم بالقلم وأصبغ على الانسان عزيز النعم وهداه إلى الصراط المستقيم وجعل الأمة الإسلامية بالعلم خير الأمم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، وإلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما، إلى والدي العزيزين "حسينة" و "عزالدين" أدامهما الله واطال في عمرهما.

إلى إخوتي الأعزاء: "زكرياء"، "عادل" و "إبراهيم"، وإلى أخواتي: "رحمة"، "نضال" و"هاجر".

إلى الكتكوت الصغير "رائد".

إلى الصديق العزيز "عبد الباسط".

إلى كل زملائي وزميلاتي بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة برج بوعريريج دفعة 2022

بن حسين سيف الدين

إهداء

حصيلة سنين من التعب أقدمها اليوم للعديد من الأشخاص الذين كانو بجانبي ورافقوني في مسيرتي الصعبة، ساندوني ودعموا مشروع عمري الذي أرى نوره اليوم بوضوح، أهذي هذا النجاح:

إلى داعمي ومشجعي الدائم، إلى من أسمعني أول أذان، إلى من رأيت انعكاس نجاحي بريقا في عينيه، إلى كتفي الثابت، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إلى الذي يستحق أن أهديه روحي قبل نجاحي.. لم أكن أصل لهذه المرحلة لولا عرق جبينه المبارك

النعمة التي ادعو الله أن يحفظها لي **"أبي الغالي بن ورخو محمد"**

إلى سندي وملاكي في الحياة، إلى قدوتي منذ الصغر و حتى الممات، إلى من كان دعاؤها و رضاها وسيبقى مفتاحا لعسرتي و جبرا لكسرتي، إلى التي حملت همي فأبدلته فرحا وأملا، إلى من سهرت معي و ساندتني، إليك أنت جنتي و نور قلبي و حياة الروح

النعمة التي أدعو الله أن يحفظها لي **"أمي الحنونة تمام زبيدة"**

كنتم ومازلتم خير من أنشأ و ربى و علم و ضحى ولست أظن أن لكم مثيل على وجه الأرض ومحال أن تكون هذه السنين المتبقية من عمري كفيلة لرد جميلكم.

إلى أعظم نعم الله علي، إلى مكسبي في هذه الحياة، إلى عائلتي الجميلة وجميع أحبائي أصدقائي حفظهم الله جميعا و أدامهم عزا وفخرا، أعتز و أفتخر بهم في كل مكان وزمان **"عائلتي وأصدقائي"**

دفعة 2022.

بن ورخو نجيب

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري حيث قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، جاء في الفصل الأول عموميات حول متغيرات الدراسة (سعر البترول، ميزان المدفوعات)، وفي الفصل الثاني تناولنا الجانب التطبيقي لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات وكان مخصص للفترة ما بين (2012-2016)، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يتحدد سعر البترول بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل البيئية والجيوستراتيجية.

كما أن للبترول دور بارز في الاقتصاد الجزائري من خلال ما تساهم مداخيله في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تمويل الاستهلاك.

ويتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بأسعار البترول وذلك بسبب ارتفاع صادرات البترول وانخفاضها لأن الصادرات الجزائرية أغلبها صادرات بترولية.

الكلمات المفتاحية:

سعر البترول، الميزان التجاري، تقلبات أسعار البترول.

Abstract:

This study dealt with the impact of petroleum price fluctuations on the Algerian trade balance, where we divided this study into two chapters. Between (2012-2016), the study concluded that the price of petroleum is determined by international external factors and determinants arising from economic and political conditions and conditions, in addition to other factors such as environmental and geostrategic factors.

Petroleum also has a prominent role in the Algerian economy through what its revenues contribute to other sectors such as agriculture and manufacturing industries, in addition to financing consumption**.**

The trade balance is greatly affected by petroleum prices, due to the rise and fall of petroleum exports, because Algerian exports are mostly petroleum exports.

key words:

petroleum price, trade balance, petroleum price fluctuations.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر وعرفان.	I
الإهداءات.	II
ملخص الدراسة.	III
فهرس المحتويات.	IV
قائمة الجداول .	VI
مقدمة عامة.	**أ–ب**
الفصل الأول: عموميات حول البترول والميزان التجاري.	
تمهيد الفصل الأول.	4
المبحث الأول: مفهوم البترول خصائصه.	5
المطلب الأول: الجغرافيا الاقتصادية للبترول.	5
المطلب الثاني: المنظمات الفاعلة في السوق البترولي.	6
المطلب الثالث: تطور الإنتاج والطلب على البترول.	7
المبحث الثاني: مفهوم سعر البترول ومحدداته وأثر تقلباته.	8
المطلب الاول: تعريف سعر البترول.	8
المطلب الثاني: محددات وعوامل أسعار البترول.	9
المطلب الثالث: مفهوم ظاهرة التقلبات.	11
المطلب الرابع: محددات تقلبات أسعار البترول.	12
المبحث الثالث: مدخل إلى ميزان المدفوعات.	14
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات	14
المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	14
المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات	15
المطلب الرابع: الاختلال في ميزان المدفوعات.	19
المبحث الرابع: مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة.	22
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربة.	22
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية.	24

الفصل الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2017).	
تمهيد الفصل الثاني.	28
المبحث الأول: واقع واهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.	29
المطلب الأول: تطور القطاع البترولي في الجزائر.	29
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر.	30
المطلب الثالث: أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري.	33
المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري (2012-2016).	35
المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات والواردات.	35
المطلب الثاني: أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري.	35
المطلب الثالث: تحليل اثر تغيرات أسعار البترول على رأس المال.	36
المبحث الثالث: تحليل أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات والإجراءات المتبعة لتقليص العجز.	38
المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على احتياط الصرف.	38
المطلب الثاني: أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري.	39
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لتقليص العجز في ميزان مدفوعات الجزائر	40
خلاصة الفصل الثاني.	42
الخاتمة العامة.	44
نتائج الدراسة.	44
أفاق البحث.	45
قائمة المصادر والمراجع.	47

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).	31
(02-02)	تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).	31
(03-02)	تطور حجم انتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).	32
(04-02)	تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).	33
(05-02)	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016).	35
(06-02)	أثر أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2012-2016).	37
(07-02)	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2012-2016).	38
(08-02)	تطور احتياطي الصرف وأسعار البترول خلال الفترة (2012-2016).	39

مقدمة عـــــامة

تمهيد:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يتم الاعتماد فيه بشكل كلي على العائدات البترولية من صادرات البترول ومشتقاتها، وتمثل الصادرات من المحروقات أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، وبالتالي فالتجارة الخارجية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي يشهدها سعر البترول، وهذا الأمر يخضع للظروف والأوضاع الدولية والاقتصادية التي تغير مساره بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ويلعب البترول دورا بارزا ليس فقط في جانب الصادرات وإنما في الواردات أيضا وفي ارصدة ميزان المدفوعات والميزان التجاري الجزائري، وباعتبار البترول سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية وهامة للتجارة الدولية، واساس للتبادل التجاري للحصول على الموارد المالية اللازمة لذلك فإن دراسة السوق النفطية العالمية تعتبر مجموعة من التبادلات بين قوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص سلعة وخدمة او أي مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.

مشكلة الدراسة:

يعد البترول سلعة كباقي السلع له سعر يحدد وتبنى على أساسه المعاملات التجارية وله عوامل تؤثر على هذا السعر منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو جيو سياسي، ما يجعله أكثر السلع التي تعاني من التقلبات المستمرة والتي تؤثر في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والمبادلات التجارية للدول بشكل خاص نظرا لحجم التجارة الكبيرة القائمة عليه.

مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري؟

وللإحاطة التامة بجوانب موضوعنا أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم البترول وما هي أهميته في الاقتصاد الجزائري؟
- ماذا يقصد بسعر البترول وماهي اهم انواعه؟
- ما هو الميزان التجاري وما هي خصائص الميزان التجاري الجزائري؟
- كيف تؤثر أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر البترول سلعة مهمة ويلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري.

الفرضية الثانية: يعتبر الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات ويمتلك عدة خصائص.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين التحسن في أسعار البترول وتحسن ارصدة الميزان التجاري الجزائري ورصيده الإجمالي والعكس صحيح.

أسباب اختيار الموضوع: إن من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- ✓ يعتبر موضوع البترول واسعاره من المواضيع الأكثر أهمية اليوم نظرا لما تشهده الساحة الدولية من أحداث.
- ✓ الرغبة في معرفة الأمر الذي يقف وراء تحديد أسعار البترول.
- ✓ الدور الكبير الذي يلعبه البترول وقطاع المحروقات في الجزائر.
- ✓ محاولة فهم العلاقة بين تغيرات أسعار البترول ومدى تأثيرها على الميزان التجاري الجزائري.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح عوامل ومحددات أسعار البترول في السوق الدولي.
- تبيين مدى أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد الأثر والعلاقة بين أسعار البترول والميزان التجاري الجزائري.

منهج الدراسة: لطبيعة بحثنا ارتئينا اختيار المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من خلال معرفة مفهوم البترول وسعر البترول والميزان التجاري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل الارتفاعات السعرية للبترول الجزائري وتحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري.

هيكل الدراسة: للإجابة على الأسئلة التي طرحناها سابقا قسمنا بحثنا هذا كالتالي:

الفصل الأول: حيث جاء بعنوان عموميات حول البترول والميزان التجاري، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البترول من خلال معرفة مفهومه وأهميته الاقتصادية، والمبحث الثاني كان حول السعر البترولي، أنواعه ومحدداته، والمبحث الثالث خصصناه للميزان التجاري، خصائصه واهميته.

الفصل الثاني: كان يخص الجانب التطبيقي، جاء بعنوان تحليل وضعية الميزان التجاري للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول وشمل ثلاثة مباحث حيث أن المبحث الأول جاء فيه واقع واهمية البترول في الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري، والمبحث الثالث كان حول تحليل أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات والإجراءات المتبعة لتقليص العجز.

الفصل الأول: عموميات حول البترول والميزان التجاري

تمهيد الفصل:

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، وترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للبترول إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذات ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل السوق البترولية تتميز بعدم الاستقرار والثبات ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمعرفة مفهوم البترول ومعرفة اهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ومعرفة الميزان التجاري واهم خصائصه، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع باللغتين العربية والأجنبية، وقد جاء تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول البترول.

المبحث الثاني: مفهوم سعر البترول ومحدداته وأثر تقلباته.

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم البترول وخصائصه.

يعتبر البترول موردا أساسيا من موارد الطاقة، حيث تعتمد عيه كل الشعوب في كل المجالات سواء كنت الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية، ولقد تزايدت أهمية البترول بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال إلى بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الجغرافيا الاقتصادية للبترول وكذا المنظمات الفاعلة في الاقتصاد البترولي وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى تطور الإنتاج والطلب على البترول.

المطلب الأول: الجغرافيا الاقتصادية للبترول:

من أهم موارد الطاقة في عالمنا هذا البترول، ولقد لعب دورا أساسيا في رسم الخارطة الاقتصادية والسياسية وفي الآونة الأخيرة شهدت صناعة المحروقات تطورات هامة في مجال البحث والاستكشاف والاستخراج والتي ساهمت في الكشف عن احتياطات جديدة في مناطق صعب الوصول إليها، ومن جهة أخرى عرف الاستهلاك العالمي للبترول ارتفاعا كبيرا وملحوظا من قبل الدول الصناعية وكذا الدول النامية وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على نقطتين وهما الإنتاج العالمي للبترول وكذا الاستهلاك العالمي للبترول.[1]

أولا–الإنتاج العالمي للبترول: تطور إنتاج البترول في العالم منذ القرن الماضي تطورا ملحوظا وبدأت تنتشر مناطق إنتاجه في جميع أرجاء العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للبترول وازداد عدد الحقول والآبار المستكشفة ويرتبط هذا الاتساع في مناطق الإنتاج في العالم ارتباطا وثيقا بصورة علمية واقتصادية، ومن الواضح م خريطة الإنتاج العالمي التركيز الكبير في مناطق الصخور الرسوبية لاسيما في منطقة الخليج العربي وحوض البحر الكاريبي وخليج المكسيك ومناطق من الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق أخرى من الاتحاد السوفياتي سابقا وشمال إفريقيا وكذلك استراليا وبعض دول الشرق الأوسط.[2]

ثانيا– الاستهلاك العالمي للبترول: ارتبط التوسع في الاستهلاك على البترول خلال القرن الماضي ارتباطا وثيقا بصناعة السيارات، كما أن تطور أساليب الحياة ومع ما رافق ذلك من توسع عمراني أدى إلى زيادة معادلات الاستهلاك هذا فضلا من التطور الصناعي الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين، كانت عملية إعادة تعمير أوروبا في فترة ما بعد الحرب مرتكزة على تقنيات الإنتاج الأمريكي التي عرت توسعا جوهريا في الطلب على البترول، وفي نفس السياق تبقى حقيقة قائمة هي اعتماد أوروبا الغربية واليابان على البترول كأحد مصادر الطاقة خلال الحرب العالمية الثانية حيث ارتفع نصيب البترول في الاستخدام العام للطاقة في العديد من الدول الأوروبية إلى معدل يفوق كثيرا مما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر الدول الصناعية المستهلك الأكبر في العالم.

المطلب الثاني: المنظمات الفاعلة في السوق البترولي:

يكتسب البترول أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الدول المنتجة بتأسيس منظمات دولية، وبالمقابل هناك منظمات أسستها الدول المستهلكة ومن خلال هذا المطلب سنبرز أهم المنظمات الفاعلة في مجال البترول.

[1] بودريعات يونس وآخرون، تأثير تقلبات أسعار النفطعلى ميزان المدفوعات دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل،الجزائر، 2016-2017، ص 45.

[2] سوري سمية أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2014-2015، ص 30.

1- من ناحية الدول المنتجة: هناك منظمتين منظمة الأوبك ومنظمة الدول المنتجة خارج الأوبك:

1-1 منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC): تأسست منظمة الأوبك خلال اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في الفترة من 10 إلى 14 فيفري سنة 1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للبترول وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل لمواجهة الشركات البترولية الكبرى التي كانت تسيطر على أسعار البترول حيث كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة باقتصاديات الدول الأخرى، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وتضم المنظمة في عضويتها حاليا اثنا عشر دولة ومقرها في فينا النمساوية.[1]

1-2الدول المنتجة خارج الأوبك (IPEC):وهي دول مستهلكة ومستوردة للبترول هذا بالرغم من أن إنتاجها يعادل 60% من الإنتاج العالمي وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية أما احتياطها فهو أقل من 20 %من الاحتياطي البترولي العالمي ومعظم هذه الدول صناعية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا والنرويج وبريطانيا وغيرها من الدول، ومن الدول النامية المكسيك كازاخستان وعمان، وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لبتروها للتأثير على سياسة الأوبك بتخفيض الإنتاج ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار البترول بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.[2]

2- من ناحية الدول المستهلكة: تتمثل في وكالة الطاقة الدولية (IEA)

وكالة الطاقة الدولية (IEA): لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار البترول عامي 1973 و1974لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك ففي بداية 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " تيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للبترول لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فيفري 1974لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)وقد شملت في عضويتها18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وارتفعت حاليا إلى 28 دولة ومقرها في باريس.

المطلب الثالث: تطور الإنتاج والطلب على البترول:

يعد إنتاج البترول أمرا حيويا لبنية الاقتصاد ويستخدم البترول في العديد من الاستخدامات ويتم استخراج البترول في شكل خام وتتم معالجته للحصول على المنتجات البترولية المختلفة بما في ذلك السيارات والوقود الصناعي وغيرها من المنتجات، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أكبر الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول في العالم.

أولا- الدول المنتجة للبترول: ساهم تطور وسائل الإنتاج عند مختلف الشركات البترولية العالمية تكنولوجيا وفنيا عبر الزمن في رفع القدرة الإنتاجية للبترول ناهيك عن ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والأسيوية كل ذلك كان له أثر في رفع الإنتاج العالمي عن البترول ففي سنة 1980 بلغ الإنتاج العالمي عن البترول

[1] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية 2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2016، ص 204.

[2] بودريعات يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الخام ما قيمته 62959 ألف مليون برميل، ليرتفع سنة 2007 إلى 82383 ألف مليون برميل، ثم 86251 ألف مليون برميل في نهاية سنة 2012بمعدل نمو بلغ 0.4% مقارنة بسنة 2011.

ثانيا– الدول المستهلكة للبترول: ساهمت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وزيادة التصنيع في الدول الصناعية إلى زيادة الاستهلاك العالمي من البترول خاصة مع بروز دول جديدة كالهند والصين التي يرتفع فيها معدل الاستهلاك، ولقد شهد استهلاك البترول ارتفاعا من 61244 ألف مليون برميل سنة 1980 إلى 89931 ألف مليون برميل سنة 2012 وتستحوذ الدول الصناعية على أكبر نسب استهلاك مقارنة بدول الشرق الأوسط.

ومع بداية الألفية الجديدة توسع الاستهلاك العالمي من قبل أسواق دول الاقتصاديات الصناعية كالصين التي احتلت المرتبة الثانية في الاستهلاك العالمي بنسبة 9% والهند بنسبة 3%، كل هذا التوسع كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع أسعار البترول ومن المتوقع أن يبلغ معدل استهلاك الصين التي تعد أول مستهلك في الدول الأسيوية 6.1% خلال الفترة القادمة.[1]

[1] سوري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثاني: مفهوم سعر البترول ومحدداته وأثر تقلباته.

مرت الصناعة البترولية في العالم بتغيرات وتطورات هامة وصاحب ذلك تغيرات في أسعار البترول، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أسعار البترول، ومحددات وعوامل أسعار البترول، ومفهوم ظاهرة التقلبات، ومحددات تقلبات أسعار البترول، وأثر تقلبات في حالة الدول المصدرة والدول المستوردة.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط

مرت الصناعة البترولية في العالم بتغيرات وتطورات هامة وصاحب ذلك تغيرات في أسعار البترول، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أسعار البترول، ومختلف أنواعها وكذا العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

مفهوم سعر البترول: أعطيت عدة تعاريف لسعر البترول وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف لنصل إلى تعريف شامل لسعر البترول:

- **تعريف أول:** سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا.[1]
- **تعريف ثاني:** سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينسب السعر الحقيقي إلى سنة وهي سنة الأساس.[2]
- يمكن القول بعد هذه التعاريف أن "سعر البترول هو المقابل النقدي الذي يقاس بالدولار لوحدة من البترول والذي يقاس بالبرميل".

أنواع أسعار البترول: من بين أهم أنواع أسعار البترول نذكر ما يلي:

1. **الأسعار المعلنة:** أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة "ستانداردأويل نيوجرسي" الأمريكية عام 1880 عندما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد

[1] بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر (2000–2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015 ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص16.

فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعار على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.[1]

2. **الأسعار المتحققة:** هي عبارة عن السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع أو المشتري، كما أن هذه التسهيلات تعود لطرفين، وتتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف السوق البترولي.[2]
3. **أسعار الإشارة:** تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين، الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة وقد طبقت لأول مرة في الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا يوم 1965/07/28، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية بهذه الأسعار اعتبارا من يوم 1967/01/01، وليس على أساس الأسعار المحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.[3]
4. **أسعار الكلفة الضريبية:** تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من اجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال،[4] حيث: سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

وعائد الحكومة = الربع + الضريبة.

5. **الأسعار الآنية (الفورية):** برزت هذه الأسعار في السوق نهاية عام 1978وما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

المطلب الثاني: محددات وعوامل أسعار البترول

تعتبر أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمسه والتي عادة ما تقسم إلى:

---

[1] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات—حالة الجزائر–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، المجلد 01، جوان 2016، ص 3-4.

[2] إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1990–2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 96

[3] جاب الله مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[4] **المرجع نفسه**، ص 4.

1. حجم الاحتياطي النفط: يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الاحتياطي، فان ندرة المورد النفطي تقل مما يدفع المنتجين إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام. ما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي اقل من السابق فإن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة أخرى.[1]

2. المنهج الحدي و مبدأ الندرة: يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليل أسعار النفط (السعر البترولي) على المدى البعيد و يقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فأي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى الوصول إلى نقطة النضوب.[2]

3. معدل النمو الاقتصادي: وهو احد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن تكلفة المستخدم ستكون مرتفعة. فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع معدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.[3]

4. احتكار القلة: إن هذا المنهج قائم على أن السوق النفطية العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة وسيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الإنتاج، إلى غاية الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية وتؤدي التخمة المتوقعة إلى انخفاض الأسعار، وما إن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة تتراجع معدلات الإنتاج فتشهد السوق النفطية انخفاض في الطلب الذي يقل على حجم الإنتاج وبالتالي تعاود الأسعار الارتفاع مجددا.[4]

5. الطلب على النفط: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار.[5]

6. عرض النفط: والذي يعتمد على الاحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة، إضافة إلى كميات النفط المستخرجة منها والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة.

---

[1]. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار احياء التراب العربي، ص109.

[2]. خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية، العدد 57 نوفمبر السنة الخامسة، ص 12.

[3]. نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[4]. خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**،جسر التنمية العدد 57 نوفمبر السنة الخامسة،ص13.

[5]. **المرجع نفسه** ص 14.

كما يمكن اعتبار أيضا الاحتياطي البترولي من بين العوامل المؤثرة في أسعار النفط إلى جانب كل من العرض والطلب، بالإضافة إلى التنظيمات الدولية للطاقة والتي تعتبر بدورها من بين أهم المؤثرين على أسعار النفط.[1]

7. عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أو إضرابات عمال مصافي النفط مما يؤدي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمية أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.

8. عوامل فنية: تلعب هذه العوامل دورا مهما في تحديد الأسعار، كلما كان فصل الشتاء باردا كلما زاد الطلب على منتجات النفط وهذا بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

9. المضاربة والتوقعات: تلعب المضاربات أحيانا في بورصة النفط العالمية دورا مؤثرا في تحديد أسعار النفط، خاصة وأن تلك المضاربات مبنية على توقعات المضاربين تجاه سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط.

10. الموقع الجغرافي: ومن خلاله تتحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام.

11. التقدم التكنولوجي: حيث تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج النفط دور هام في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل مما يؤثر على الأسعار.[2]

12. مستوى المخزون العالمي من النفط: إن الارتفاع في مستوى مخزون النفط الخام أو المنتجات المكررة يدل على أن العرض يفوق الطلب، وغالبا ما يكون لهذا تأثير سلبي على الأسعار والعكس صحيح.[3]

تمثل أسعار النفط ركن أساسي في عملية البيع والشراء في سوق النفط حيث تخضع هذه الأسعار إلى عدة عوامل تساهم في وضع السعر المناسب، وتتم عملية التسعير في السوق النفطية بعدة مراحل وآليات.

المطلب الثالث: مفهوم ظاهرة التقلبات

يعبر هذا المفهوم عن (التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط والتي تكون حادة في بعض الأحيان إلى درجة أن تترك آثارا اقتصادية واضحة سواء على المستهلك أو المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينهما)[4]، ويسمي البعض) كونها تعرض الاقتصاد العالمي لهزات اقتصادية عنيفة وتؤثر shock الآخر هذه التقلبات (بصدمة أسعار النفط – على مستوى النمو الاقتصادي في اغلب بلدان العالم لاسيما الدول المستهلكة للنفط وتدفع في بعض الأحيان إلى كساد عالمي يعاني منه الجميع[5]، وينظر لها البعض الأخر على أنها (قانون يقرره العرض والطلب في السوق العالمية من حيث الأساس يتفق بشكل عام مع التغير الدوري للاقتصاد العالمي على المدى الطويل أما على المدى القصير فإن

[1]. سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 149-151.

[2] . معهد الدراسات المصرفية، **الذهب الأسود**، مجلة إضافات، العدد 6، 2013، ص3-4.

[3] . نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص113.

[4]. http://wikianswer,2010

[5]. http://Roubini,2004:5

التذبذب يحصل نتيجة لعوامل جيوسياسية وعمليات المضاربة وتغير معدل سعر صرف الدولار الأمريكي وسياسة أوبك فضلا عن سير تدفق الاعتمادات المالية والاستثمارية في سوق الاستثمار الحقيقي)[1]، وعليه يعرف الباحث التقلبات بأنها (التغيرات الكبيرة المتوقعة وغير المتوقعة في أسعار النفط والتي تحدث نتيجة لعوامل مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على حجم العرض والطلب في السوق العالمية مثل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الكبرى فضلا عن الأوضاع السياسية العالمية ودرجة استقرارها مع الأخذ بالاعتبار اثر عمليات المضاربة على هذه الأسعار).

المطلب الرابع: محددات تقلبات أسعار البترول

وسنتطرق لأثر انخفاض سعر النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة في التالي:

1. أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة

أثر انخفاض أسعار النفط يكون في العادة سلبيا على لموازين المالية العامة والمعاملات التجارية لمجموعة البلدان المصدرة للنفط، لاسيما التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وفيما يلي نستعرض بعض الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على هذه الدول:

أ. انخفاض العوائد النفطية وحجم الفوائض المالية النفطية.

ب. الفشل في تحسين المرونة المالية خاصة بالدول المنتجة، حيث أن مستوى السعر المنخفض نسبيا يوقع ضرر بتلك البلدان الأكثر اعتمادا على السعر المرتفع للنفط.

ج. انخفاض أسعار الصرف في بعض الدول.

د. تحول شروط التبادل التجاري لغير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

هـ. انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على ثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

و. تشجيع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه الكلي على النفط.

ز. لجوء هذه الدول إلى الاقتراض والسحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري.

ح. لجوء بعض الدول للتصحيحات الجارية على مستوى سياسات فلقد اعتمدت العديد من البلدان على تدابير كبيرة لخفض العجز، بالسحب من الاحتياطات المالية الوقائية، حيث شمل التصحيح في بعض البلدان تخفيضات في الإنفاق، واستحداث تدابير جديدة بزيادة الإرادات عن طريق رفع معدلات الضريبة.

[1]. http://arabicpeople,2010

ط. اللجوء لإصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة استجابة لانخفاض أسعار النفط.

ي. انخفاض الاستهلاك الخاص.

ك. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

2. أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

التأثير يكون ايجابيا في اغلب الحالات بالنسبة للدول المستوردة للدول المتقدمة والناشئة.

أ. زيادة الاستهلاك الخاص.

ب. زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ج. انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات الدول إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

د. تستفيد البلدان المستوردة للنفط مثل الصين والهند وتركيا من أسعار النفط المنخفضة من خلال تقليص قيمة فواتير وارداتها، ويستفيد الصناعيون من الأسعار المنخفضة، وكذلك تفعيل المصافي النفطية التي تتمتع بوضع جيد، وقد قامت بعض البلدان مثل الصين والهند بتخزين النفط الخام على نطاق كبير كجزء من بناء المخزون الاستراتيجي لديها تحسبا لارتفاع الأسعار في المستقبل.

هـ. انخفاض تكاليف مدخولات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات كالمواصلات، الزراعة، الصناعة، وغيرها) وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها كالبتروكيمياويات، الألمنيوم والورق.

و. ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة الوقود والمواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

ز. انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

ح. التأثير السلبي على برنامج الطاقة في هذه الدول النامية وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

ط. كما تتأثر سلبا من خلال قنوات التبادل المالي، والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية.

المبحث الثالث: مدخل إلى ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تعريف أول: هو سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

تعريف ثاني: بيان موجز لجميع المعاملات الاقتصادية والتحولات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد والمقيمين في الخارج والتي حدثت خلال فترة معينة من الزمن.

تعريف ثالث: ملخص لجميع التي تنطوي على السلعة الحقيقية والخدمات والأصول المالية (محفظة الاستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير، الخ) والاستثمارات المباشرة (أي عمليات الاستحواذ الخارجية، والمشاريع المشتركة والتصفية)، ورأس المال (استيراد وتصدير)، والدفع والتحويل نقدا و عينا بين أي شخصين والشركات و الهيئات الحكومية، والبلدان خلال فترة محددة.[1]

تعريف شامل: هو كشف لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. تنقسم المعاملات إلى قسمين: معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلية وسجيل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجية وتسجل في الجانب المدين من الميزان.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر انه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام، ليس على مستور صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات...الخ)، وتعود هذه الأهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:

[1]. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة مسيلة، 2012/2011، ص4.

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي. إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي. وعلى العكس من ذلك، فانه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودبة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها. مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية...الخ.

- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تكمن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة على الحالة الاقتصادية للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة.[1]

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

يتبع نظام القيد المزدوج في تسجيل حسابات ميزان المدفوعات، يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب الاحتياطات الرسمية، يمكن تفصيلها فيما يلي:

أولا: الحساب الجاري:

يتكون من كافة المعاملات التي تمت بين المقيمين، والتي تؤثر بشكل مباشر على الدخل الوطني، لذلك يطلق عليه أحيانا تسمية "حساب الدخل". حيث يشمل الحسابات التالية:

* حساب التجارة المنظورة: يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية، التي تمر بالحدود الجمركية للدولة، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اسم "الميزان التجاري".

والذي يمكن للدولة استخدامه لمعرفة ما إذا كانت قيمة صادراتها من السلع تكفي لتغطية قيمة وارداتها، حيث: x100

- إذا كانت نسبة التغطية = 100 % فإن الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن قيمة الصادرات تعادل قيمة الواردات.

[1]. سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006ص77.

– إذا كانت نسبة التغطية اكبر من 100 %، فإن الميزان التجاري في حالة عجز، أي أن قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.

– إذا كانت نسبة التغطية اقل من 100%، فإن الميزان التجاري في حالة فائض، أي أن قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات.

* **حساب التجارة غير المنظورة**: ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة وغيرها من الدول وتتمثل هذه الخدمات في:[1]

– **خدمات النقل**: وتشمل المدفوعات والمقبوضات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري والبحري والجوي).

– **خدمات التأمين**: وتشمل المدفوعات والمقبوضات الدولية المتعلقة بمختلف أشكال التأمين (التأمين على تقل السلع، التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث وإعادة التأمين).

– **خدمات السياحة**: وتشمل المدفوعات والمقبوضات التي تنشأ عن التبادل السياحي.

– المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، والعكس صحيح.

– نفقات وإيرادات البعثات الدراسية.

– النفقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي.

كما يشكل حساب التجارة غير المنظورة بالإضافة إلى حساب التجارة المنظورة، الحساب الجاري بمعناها الضيق (الفرق بين صادرات الدولة وإراداتها من السلع والخدمات)، الذي يستخدم كمؤشر لمعرفة القدرة التنافسية للاقتصاد. ومن خلال عناصره يمكن معرفة درجة انفتاح اقتصاد الدولة عن لعالم الخارجي.

* **حساب الدخل الأولي**: ويتمثل في العائد المستحق الدفع لعوامل الإنتاج غير المقيمة نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، أو المتحصل عليه لقاء القيام بالاستثمارات المختلفة. وهو نوعان:

– **الدخل المرتبط بعملية الإنتاج**: ويتمثل في الأجور النقدية، أو العينية المستحقة الدفع للعاملين غير المقيمين لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى مساهمات أرباب العمل الاجتماعية.

– **دخل الاستثمار**: ويشمل العائد المتأتي من مختلف الاستثمارات الخارجية (الأوراق المالية الأجنبية، الودائع بالبنوك الأجنبية والعقارات بالخارج...)، بالإضافة إلى فوائد القروض الخارجية، أرباح الفروع، وكذا الشركات التابعة للخارج.

* **حساب الدخل الثانوي**: يتضمن هذا الحساب تحويلات جارية من جانب واحد تمت بين المقيمين وغير المقيمين، كتلك المقدمة من الدول والمنظمات الخيرية. وتشمل الهدايا، الإعانات، المنح والمساعدات.

[1]. خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

مما سبق يظهر أن الدخل الأولي يختلف عن الدخل الثانوي، في كون أن الأول هو دخل أساسي لعوامل الإنتاج، بينما الثاني هو ناتج عن إعادة توزيع للأول. كما أنه يضم كل من حساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي إلى الحساب الجاري بالمفهوم الضيق نحصل على الحساب الجاري بالمفهوم الواسع.

حيث تتصف المعاملات الاقتصادية المكونة له بمجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في الآتي:

- ترتبط جميع هذه المعاملات بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

- تتميز بالدورية والتكرار لذلك يعتمد عليها كثيرا في التحليل.

- تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، فيه إما تتم من اجل تحقيق ربح، كما هو الحال بالنسبة للمعاملات المدرجة في حسابي التجارة المنظورة والتجارة الغير المنظورة، أو تتم نتيجة لوجود تفاوت في مستويات الدخول بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما هو الحال بالنسبة لحسابي الدخل الأولي والثانوي، لذا فهي تدرج ضمن المعاملات الاقتصادية المستقلة.

ثانيا: حساب رأس المال

حساب رأس المال على كل المعاملات الدولية التي ينشأ عنها التزامات أو حقوق ملكية اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى التحويلات الرأس مالية والتغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة. وبذلك ينقسم حساب رأس المال إلى:[1]

* **حساب رأس المال طويل الأجل:** يتضمن المعاملات الرأس مالية التي تتم بين الدولة، والعالم الخارجي لمدة تفوق السنة، حيث يضم:

– الاستثمار المباشر: يتخذ صورة الفروع التي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى، والمشروعات التي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها.

– استثمارات المحفظة: هي أسهم وسندات يصدرها الغير المقيمين ويمتلكها مقيمين بالدولة ا وان تكون أسهم وسندات مصدرة من قبل المقيمين بالدولة ويمتلكها غير المقيمين.

القروض التجارية: وهي نوعان، قروض تجارية عند التصدير، قروض تجارية عند الاستيراد.

القروض التجارية عند التصدير: تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين، وتنقسم الى قروض المشترين وقروض الموردين. الأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المقيمين، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة.

القروض التجارية عند الاستيراد :تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين.

[1]. سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره، ص 80.

التحويلات الرأسمالية: يتضمن هذا الحساب رأسمالية من جانب واحد التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين. وتشمل: الآلات، المعدات، المباني والمنشآت.

حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل الحساب رأس المال المعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي لمدة تقل عن سنه، كأذونات الخزينة، ودائع بالبنوك، كمبيالات، وغيرها من الأصول عالية السيولة.

حساب الأصول الاحتياطية الرسمية: هي أصول أجنبية تحتفظ بها البنوك المركزية للتدخل الصرف الأجنبي، ويشمل:

رصيد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية للدولة.

رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل لدى السلطات النقدية.

حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969م، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء حيث يوزع عليها في شكل حصص، بحسب أهميتها الاقتصادية وحجم تجارتها الخارجية.

احتياطي الذهب: والذي يمثل حصة الدولة من رأس المال صندوق النقد الدولي مقابل عضويتها فيه.

- **ثالثا :بند السهو والخطأ**

لقد سبق وأوضحنا أن القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، التي تقتضي تسجيل العملية مرتين، حيث يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين، من الناحية المحاسبية. وقد يحدث ألا يتساوى الجانبين نتيجة لعدم وجود بيانات إحصائية كافيه، أو نتيجة للتكلفة العالية لجميع البيانات، فتلجا الدولة إلى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة. ولعلاج هذه المشكلة المحاسبية، تقوم كل دوله بإضافة بند في نهاية ميزان المدفوعات، يسمى ببند السهو والخطأ (الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين)، الذي يؤدي إلى إحداث توازن المحاسبي للميزان.

رابعا :حساب احتياطيات الدولة الرسمية

إن هذا الحساب يسجل صافي المسلمات والمدفوعات من الذهب والعملة الأجنبية التي تنتج من صفقات الحساب الجاري وصفقات حساب رأس المال. والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية الاحتياطيات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية (وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية: في حاله العجز، إما تسديد قيمه العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف، أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز، أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي، أو بالاقتراض، إما من بلد أخر أو من السوق المالية الدولية أو من

مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي. أما في حاله الفائض، فنقوم إما بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة، أو بتقديم قروض قصيرة الأجل المدينة، وبالتالي زيادة دائنيتها تجاه العالم الخارجي، أو بتسديد ديونها السابقة.

نظرا لعدم قدره الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي، يتم إدراج حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة.

المطلب الرابع :الاختلال في ميزان المدفوعات

ويمكن التمييز بين حالتين[1]:

-**حاله الفائض في ميزان المدفوعات:** وهنا يكون الرصيد موجبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي اكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، وحاله الفائض في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحاله الفائض في ميزان المدفوعات هي حاله غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب البلد باطراد عن جزء من مورديها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية أقل اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة أن لا تحرم من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخما ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فإن حالة الفائض هي اقل خطورة بكثير من حالة العجز، لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حاله الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدولة الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.

حاله العجز في ميزان المدفوعات: يشتمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تمثل بنود نقص تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حاله عدم التوازن بين هذين البلدين، سواء بصفه عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج، وهنا يكون الرصيد بالسالب، وبمعنى آخر فان المدفوعات للعالم الخارجي تكون اكبر من المتحصلات، والأهم أن حاله العجز في ميزان المدفوعات هي أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحاله العجز هي أخطر بكثير من حاله الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير الدول النامية. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستطيع، فهي تستورد سلعا وخدمات اكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من أثار سلبيه ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عمولات الدولة الأجنبية يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما

[1].سامية مقعاش، المرجع السابق، ص 82.

يؤدي إلى خفض وتدهور قيمه العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من أثار سلبيه عديدة، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة.

أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عده أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية، نورد أهمها فيما يلي:

أولا :تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية

جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأسعار المحلية، وتغيرات الأسعار العالمية عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المسببة للاختلال في ميزان المدفوعات، ففيما يتعلق بأثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فانه يمكن القول إن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد، من شانها أن تحدث آثار على كل من الطلب العلمي هل الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية، ومضمون ذلك هو أنه في حاله ارتفاع الأسعار داخليا فان المنتجات الوطنية لتصبح أسعارها مرتفعه نسبيا من وجهه نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهه نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على منتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

فيما يتعلق بتغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على اختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة في التبادل الدولي، فإنه يمكن القول إن ذلك يرتبط بظاهرة "تدويل التضخم". والأصل في نشوء هذه الظاهرة هو إتباع عدد من الدول المنفردة في حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لسياسات تضخمية، أو استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية داخل هذه الدول. فلقد التزمت غالبيه الدول الصناعية المتقدمة بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وهو ما دفعها إلى انتهاج سياسات نقدية ومالية توسعيه لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا :تغيرات معدلات الصرف الأجنبي[1]

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا ثانيا هاما في إحداث الاختلالات المعروفة في موازين المدفوعات الدول المختلفة.

وفي هذا الخصوص يتم أيضا التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات ألناشئه عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها من ناحية أخرى.

إذا تناولنا التغيرات في سعر الصرف في إطار نظام سعر الصرف الحر في شكله الكلاسيكي المعروف، أو في صورته الحديثة التي تأخذ شكل نظام التعويم المدار، فانه يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضا من شانها أن تؤدي إلى اختلالات مناظرة في

[1].خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ميزان المدفوعات، ففي حاله ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمه العملة الوطنية) فإنه معنى ذلك أن وحده النقد الأجنبية يتم استبدالها بعدد اكبر من الوحدات النقد المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى جعل المنتجات الوطنية ارخص نسبيا في نظر المستهلك الأجنبي، ويجعل السلع الأجنبية في نظر المستهلك الوطني أغلى نسبيا نظرا لزيادة المطلوب من وحدات النقد المحلية للحصول على وحده واحده من النقد الأجنبي. ومحصلة ذلك هو ارتفاع الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، وانخفاض قيمه الواردات لانخفاض الطلب الوطني عليها. والعكس بالعكس، ففي حاله انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمه العملة الوطنية) تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهه نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمه الواردات وتنخفض قيمة الصادرات، أو تقييمه بأقل من قيمته، وذلك بما يلاءم معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثالثا: تغيرات مستويات الدخول

من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات للاقتصاد الوطني محل الدراسة هو التغيرات الذي يحدث في الدخل. فزيادة مستويات الدخول في الدولة قيد البحث تعقبها زيادة في إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات. وبطريقه مشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة، كما أن انخفاض هذه الدخول يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ابرز الأمثلة على ذلك الزيادة التي حدثت في دخول الدول الأعضاء في منظمه الأوبك (منظمه الدول المصدرة للنفطOPEC) نتيجة لارتفاع أسعار البترول أكتوبر 1973.

رابعا :تغيرات الأرصدة النقدية

قد تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركات المضاربة في سوق الصرف الأجنبي على تخفيض قيمه العملة الوطنية في مواجهه قيمه العملات الأجنبية. وفي هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى الدخول – بهدف حماية قيمه العملة الوطنية – لبيع العملات الأجنبية، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في الأسواق العالمية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات. والعكس صحيح، أي في حاله اضطرار الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية. إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب، فتواجه الدولة تيار من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبالتالي نقصان ما لديها من أرصدة نقدية، وهي ما تعرف ب "رؤوس الأموال الساخنة".

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا، يمكن ذكر بعض الأسباب الأخرى التي تساهم في اختلال موازين المدفوعات، بحملها في الآتي:

- تغير مستوى التطور التكنولوجي.
- التدخل الحكومي. الظروف الطبيعية (كوارث، الحروب).

- تغير احتياطيات الدول للسلع التنمية (السلع الوسيطة المستوردة).[1]

المبحث الرابع: مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة

هناك عدة دراسات حاولت تطبيق نظريات لدراسة مدى تأثير أسعار البترول على ميزان المدفوعات وذلك بغية تحقيق نظرية أو علاقة يعتمد عليها في مراحل قادمة ولمدة أطول، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إيضاح مدى تأثير أسعار البترول على ميزان المدفوعات، لذلك سنتطرق إلى مطلبين حيث المطلب الأول سيكون فيه الدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني سيكون فيه الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة قويدري قويشح بوجمعة،2009[2]

"أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر".

عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين 1986-2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة الأثر قصير الأجل وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص الإمدادات وإنما إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها، كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تتسبب نحو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

2- دراسة داود سعد الله،2012[3]

"أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2000-2012"

حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية: ما هي التفسيرات والدلائل الاقتصادية لأسباب تقلبات أسعار البترول؟ وهل يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستحدث على أسعار البترول في المدى الطويل؟

والفرضية: إمكانية تعرض المستوى العام للأسعار للارتفاع جراء التقلبات في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولة ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر.

[1] . خليفة عزي، المرجع السابق ، ص11-14.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، "**أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، سكيكدة، الجزائر،2010.

[3] داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2000-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.

حيث بين الباحث من خلال هذه الدراسة منحنيات العرض والطلب عدم إمكانية المنافسة السعرية في سوق النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة مع النفقات المتغيرة، وكذا تحليل العوامل التي أدت إلى تقلبات أسعار النفط خلال سنة 2008 من خلال تفصيل المميزات واتجاهات سوق النفط والتوصل إلى تسجيل عجز في الاستثمارات النفطية، وتوصل الباحث إلى تراجع تأثير تقلبات أسعار البترول منذ سنة 2004 على الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الآثار السياسية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

3- دراسة كمال عبد المجيب 2017/2016.[1]

"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2015 دراسة تحليلية".

حيث تطرق الباحث في دراسته هذه إلى سعر البترول والعوامل التي تؤثر على ارتفاع أسعار البترول وكيف تؤثر أسعار البترول على التوازن الخارجي المتمثل أساسا في ميزان المدفوعات، واعتمد الباحث على فصلين في هذه الدراسة حيث جاء في الفصل الأول السوق البترولي الدولي ووضعية قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر، والفصل الثاني جاء فيه أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2000-2015)، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث انه يتحدد سعر البترول بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل البيئية، ويتأثر الميزان التجاري والحساب الجاري بشكل كبير بأسعار البترول وذلك بسبب ارتفاع صادرات البترول وانخفاضها لأن الصادرات الجزائرية أغلبها صادرات بترولية.

4- دراسة سعد الدين اخلاص وبلمسيلي وسام. [2]

"محددات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2018/1988 دراسة قياسية باستخدام ARDL

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ميزان المدفوعات، وجاء فيها فصلين الفصل الأول كمدخل نظري لميزان المدفوعات والفصل الثاني تطرق إلى أهم محددات الحساب الجاري وحساب رأس المال وإلى عجز الموازنة العامة وتأثيره على ميزان المدفوعات الجزائري، وجاءت أهم النتائج: يشكل البترول المحدد الرئيسي للصادرات الجزائرية في ظل ثبات الكمية التي تكون محددة مسبقا في ظل الاتفاقيات الدولية تحت مظلة منظمة الدول المصدرة للبترول OPECوالعجز في الموازنة العامة سيترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات مما يدل على تحقيق فكرة توأم العجز، وقد كانت هذه الدراسة دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة ARDL.

[1] كمال عبد المجيب، **"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2015 دراسة تحليلية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2016.**

[2] سعد الدين اخلاص، بلمسيلي وسام، **محددات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2018/1988 دراسة قياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020/2019.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:في هذا المطلب سنحاول تقديم بعض الدراسات بشكل ملخص لأهم الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع.

1- دراسة Amany A-EL Anshasy2010[1]

"Oil Prices and Economic Growth in Oil –Exporting countries"

هدفت هذه الدراسة بالتحقيق في أثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2004 بالاعتماد على البيانات السنوية، وقد اعتمد الباحث ف دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مستخدما نموذج VAR لتقدير الأثر في المدى الطويل والقصير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول لا تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل زيادة على ذلك بعد مراقبة السياسة المالية ارتفاع كبير لأسعار البترول لديه اثر إيجابي بسيط على المدى الطويل على النمو الاقتصادي، وعليه فإن المورد عبارة عن نعمة وليست نقمة، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

2- دراسة Tan Juat Hong 2010[2]

"Impact of oil Price shocks on Government revenue and Expenditure evidence for Malaysia"

تطرقت هذه الدراسة لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2008)، وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها ان وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنية، حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون لها اثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

3- **دراسة موسلي عبد النور باللغة الفرنسية، جامعة بجاية:**

"تأثير تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"

حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تجريبي إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط وباستخدام منهج الاقتصاد

[1]**Amany A-EL Anshasy"Oil Prices and Economic Growth in Oil –Exporting countries،Journal of Applied Business and Economics, vol 12(4), 2011**

[2]**Tan Juat Hong Impact of oil Price shocks on Government revenue and Expenditure evidence for Malaysia**"IBBM, 2010

القياسي من خلال اختبار (VAR) وكذا تحليل التباين والتحلل من الخطأ وتحليل وظائف الاستجابة حيث أظهرت النتائج أن صدمة أسعار النفط سوف يكون له تأثير طويل على عائدات التصدير وبالتالي على الإنفاق العام والاستثمار والتي بدورها لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ما تضيفه الدراسة الحالية: إن هذه الدراسة التي نحن بصدد معالجتها جاءت لتسلط الضوء على أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ما بين 2012-2016حيث جاء فيها تعريف البترول وكذا الجغرافيا الاقتصادية للبترول كما تطرقنا إلى ميزان المدفوعات واهم خصائصه وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى الجانب التطبيقي للموضوع بالتطرق إلى أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر من سنة 2012 إلى سنة 2016.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن أسعار البترول تتأثر بعدة عوامل مثل العوامل المناخية، الأزمات، الحروب والاحتياطات من البترول وبما أن تلك الأسعار تتحدد على المستوى الدولي فإن التحكم فيها ينبغي أن يكون على الساحة الدولية باتحاد عدة أطراف فعالة مثل منظمة الأوبك، ونظرا لصعوبة التحكم في الأسعار محليا فإن الموازين الخارجية متمثلة في الميزان التجاري والذي يعتمد على صادرات المحروقات في الجزائر يمتاز بعدم الاستقرار وذلك لضعف الإنتاج وتدني حجم المبادلات والتي تمتاز هي الأخرى باللاتكافؤ فهي تنعكس على الصورة العامة للميزان التجاري باعتباره المرآة العاكسة لاقتصاد الدولة وذلك نظرا لما توضحه أرصدته من ارتفاع وانخفاض.

الفصل الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول للفترة (2012-2016)

تمهيد الفصل:

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير البترول، من أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل الميزان التجاري يتأثر في ظل تقلبات أسعار البترول.

لقد تعرضت السوق البترولية إلى صدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في نهاية المطاف على أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار على مستوى الميزان التجاري، حيث هذا الأخير يتأثر بشكل مباشر من تقلبات أسعار البترول.

وانطلاقا مما سبق فإننا حاولنا من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى وضعية الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار البترول للفترة (2012-2016)، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: واقع وأهمية البترول في الاقتصاد لجزائري.

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2012-2016).

المبحث الثالث: تحليل أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان مدفوعات الجزائر والإجراءات المتبعة لتقليص العجز.

المبحث الأول: واقع وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر القطاع البترولي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يستخدم البترول كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: تطور القطاع البترولي في الجزائر.

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف البترول في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1913 حيث كان أول اقليم اجري فيه البحث الإقليم الغربي من منطقة غليزان وظلت الشركات تتابع ابحاثها اثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات على أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" بإليزي وذلك في 25 جوان 1956 ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

ومع استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة "سوناطراك" وذلك بتاريخ 1963/12/31، والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق[1]، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا على اتفاقيات جويلية 1965 والتي على اثرها تم انشاء الجمعية التعاونية " AS.coop" والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل[2]، ثم شراء حقول بريتش بتروليوم "BP" وشركة "ESSO.NOPILOIL" في 24 أوت 1967، وشركة "SHEEL" في ماي 1968، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، بعدها تم تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1974 وهذا بعد رفضها رفع سعر البترول، وقد تم اخد 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما حقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56 % من مجمل الإنتاج البترولي، وبذلك فقد ارست الجزائر بعد قرار التأميم نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ونتيجة للأزمة البترولية لسنة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، وفي اطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد والتي مس جانب منها قطاع المحروقات قد تم صدور قانون المحروقات سنة 1986 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات، والذي تضمن اهم البنود الخاصة بفتح القطاع امام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات

[1] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص 106.

[2] العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 89.

البترولية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في 30 نوفمبر 1991 قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة "ANADARCO " و"PTROCANADA" وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع اكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده، وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل بترول.[1]

بعدها لعب قانون 2005[2] دورا أساسيا في سبيل تحرير قطاع المحروقات في الجزائر وإعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسساتي لإدارة هذا القطاع من خلال اعفاء شركة سوناطراك م عبء إدارة القطاع لصالح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط" والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات "سلطة الضبط" وهو ما ساهم في تحرير قطاع المحروقات ولو جزئيا واسهم في انعاش الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، ولا سيما دوره في إعادة هيكلة نظام العقود بشكل جعلها اكثر فاعلية، ولكن تم التراجع عن اهم البنود بعد تعديل سنة 2006[3]، ولذلك ظلت تعتريه العديد من الاختلالات التي كان لها الأثر الكبير على قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تراجع انتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25 %، وجمود كبير في الاستثمارات، بحيث لم تعلن الجزائر عن اية مناقصات دولية للاستكشافات منذ سنة 2010، بالإضافة إلى عدم نجاعة النظام الجبائي والذي كان يشكل نقطة الخلاف الأساسية بين إدارة قطاع المحروقات والشركاء الأجانب حيث تعيق الرسوم على الأرباح الاستثنائية للشركات النفطية في حالة تجاوز السعر المعلن لبرميل النفط (البرنت) لـ 30 دولار عملية التراكم الرأسمالي لتلك الشركات.[4]

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر.

تمتلك الجائر إمكانيات نفطية معتبرة تسمح لها بان تحتل مكانة هامة ضمن الدول البترولية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك"، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من البترول التي تساهم بها.

---

[1] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 108.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 05/07 المتعلق بالمحروقات**، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخ في 2005/07/19.

[3] الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، **القانون 06/07 المتعلق بالمحروقات**، الجريدة الرسمية، العدد 48، المؤرخ في 2006/07/30.

[4] بوحنية قوى، خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة**، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية، لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 9، جوان 2013، ص 160.

أولا- الاحتياطات: تحتل الجائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا[1] والمرتبة السابعة "7" عربيا،[2] من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2017، إذ تساهم بما يقارب 1% من اجمالي الاحتياطي العالمي من البترول،[3] و17.12% من اجمالي الاحتياطي العربي،[4] ولقد شهد مستوى احتياطي البترول المؤكد من سبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور الاستكشاف، والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي البترول للفترة (2000-2017).

الجدول رقم (02-01): تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).

الوحدة: مليون برميل

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

(**http**://**www oapecorg**. **Org-er**/**home**/**Data Bank**.)

احتلت الجزائر المركز السابع "7" عربيا في احتياطي البترول وتعد المملكة العربية السعودية الأولى عربيا تليها العراق ثانية كأكبر حجم احتياطي البترول، وقد استمر حجم الاحتياطي للجزائر على مستوى 12200 مليون برميل ابتداء من سنة 2006 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره الى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 175 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (02-02): تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الاكتشافات	8	12	18	11	20

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

[1] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2018**, Organization of the Petroleum Exporting Countrie, p 23.

[2] منظمة القطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الاحصائي السنوي 2018**، ص 49.

[3] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2018**, Idem.

[4] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

ثانيا– انتاج البترول: تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة "5" عربيا من حيث حجم الإنتاج البترولي لسنة 2016، حيث تساهم بنسبة 1.48 [1]% من حجم الإنتاج العالمي ونسبة 4.89 % في حجم الإنتاج العربي وبنسبة 3.67% في حجم انتاج أوبك، والجدول التالي يبين لنا تطور حجم انتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).

الجدول رقم (02–03): تطور حجم انتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2012–2016):

الوحدة: مليون برميل/السنة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
انتاج البترول	439.09	431.07	435.44	422.30	424.13

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

(**http**://**www oapecorg**. **Org–er**/**home**/**Data Bank**.)

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي شهد انتاج البترول تطورا وانتعاشا كبيرا وذلك بنموه بنسبة قدرها 47.85 % بين سنتي 2000 و2016، وقد ساعد على هذا التطور المنحنى التصاعدي لأسعار البترول المدفوعة بدورها بمستويات الطلب العالمية المرتفعة على البترول وكذا ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية في قطاع المحروقات منذ سنوات التسعينات من خلال فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي امام الشركات الأجنبية، وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي تم إنجازها بالجزائر ما يعادل 4.62 و4.96 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على التوالي[2] لتبلغ سنة 2010 ما يعادل 14.4 مليار دولار حيث تمثل استثمارات المنبع 69 % منها، إذ بذلت هذه الجهود أساسا في نشاط الحفر مع حفر 242 من الآبار الاستكشافية منها 61 % تم إنجازها عن طريق المجهود الذاتي لسوناطراك.[3]

ثالثا– حجم الصادرات: قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها البترولية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على البترول الخام، ولم تكن المشتقات البترولية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لكن مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات البترولية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات البترولية كمكون أساسي من هيكل الصادرات البترولية وذلك على حساب صادرات البترول الخام والتي تراجعت بشكل

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **المرجع السابق**، ص 30.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004**، العدد 26، ص 37.

[3] **التقرير السنوي لسوناطراك**، 2010، ص 27.

محسوس لان قسما هاما من الإنتاج البترولي كان يتم توجيهه نحو التكرير، والجدول التالي يبين لنا تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

الجدول رقم (02-04): تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

الوحدة: مليون برميل

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات البترول	250.4	222.2	184.5	194.5	270.9
نسبة صادرات	39.3	38.4	31.4	30.3	27.9

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ،2002،2005،2010،2015.

مع بداية الالفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحنى التصاعدي الذي شهدته، وبذلك فقد شكلت صادرات البترول الخام ما نسبة 42.6% من اجمالي صادرات المحروقات سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 22% خلال فترة التسعينات، ولقد عرفت الصادرات البترولية اجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2012-2016 ومرد ذلك يعود إلى الالتزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الأوبك.

المطلب الثالث: أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري.

يشكل القطاع البترولي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازنتها التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية.

- تطور العائدات البترولية للجزائر: لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول البترولية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير البترول، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار البترول خلال المراحل التي مرت بها السوق البترولية وما لحقها من تداعيات على مستوى الإنتاج وحجم الصادرات البترولية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات البترولية الجزائرية.
- أهمية الصادرات البترولية في اجمالي الصادرات: يتسم الاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول البترولية الريعية الأخرى أن هيكله الإنتاجي يعتمد بصورة كبيرة على انتاج وتصدير البترول إذ شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 35.35% من اجمالي صادرات الجزائر للفترة (2012-2016)، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه النسبة ترتفع مع ارتفاع قيمة العائدات البترولية اثناء تحسن أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها.

- انعكاس العائدات البترولية على رصيد الميزان التجاري: يلعب البترول دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات البترولية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر، وتتبين لنا أهمية الإيرادات البترولية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات البترولية ورصيد الميزان التجاري.

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري للجزائر (2012-2016).

يعتبر الميزان التجاري اهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي من صادرات وواردات الدولة، وتكمن الخاصية الأساسية للميزان التجاري الجزائري في ارتباطه بالصادرات البترولية.

المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات والواردات:

بما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بحت فإن صادراته هي ذات نمط وحيد في الغالب ولذلك فإن أي تذبذب في أسعار البترول يؤدي إلى عدم ثبات الصادرات وبالتالي حدوث تغيرات في حجم فاتورة الواردات أيضا.

أولا- تطور الصادرات: تشكل صادرات البترول في الجزائر نسبة 97% من اجمالي الصادرات الكلية إذن فأسعار البترول تؤثر بشكل كبير في حصيلة الصادرات هذه، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن أسعار البترول وحجم الصادرات البترولية واجمالي الصادرات لم تعرف الاستقرار بل وأخذت في الذبذب المستمر، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول بصفة شبه كلية في صادراته، فإن الذبذب الحاصل في أسعاره أدى إلى إحداث تغير كبير في حجم الصادرات الاجمالية.

ثانيا: تطور الواردات: تتأثر الواردات الجزائرية مثلها مثل الصادرات وذلك لأن جزءا من الواردات يعتمد على حجم الصادرات، وتلعب تغيرات أسعار البترول دورا مباشرا في تغير حجم فاتورة الواردات وذلك من خلال توفر الوسائل الخاصة بالدفع الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما ينعكس على قيمة الصادرات والتي تنعكس بدورها على أسعار الواردات.

المطلب الثاني: أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري. يؤثر البترول شكل كبير على الميزات التجاري الجزائري والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (02-05): رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2012-2016)

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2012	71.73	51.56	20.16
2013	64.37	55.06	9.72
2014	59.99	59.67	0.32
2015	34.56	52.64	-18.08
2016	30.20	57.20	-14.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مختلفة من بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري لم يعرف الثبوت في قيمه بل عرف تذبذبا منذ بداية فترة الدراسة حيث سجل في سنة 2000 ما قيمته 12.30 مليار دولار كفائض ثم أخذ في التدني إلى 6.27 في سنة 2002 وذلك راجع لتراجع حصيلة الصادرات التي انخفضت من 21.65 مليار دولار سنة 2000 إلى 18.71 مليار دولار سنة 2002 بسبب تدني سعر البترول من 27.60 سنة 2000 إلى 24.36 سنة 2002، والسبب الأخر لتناقص رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة هو التزايد في حجم الواردات والتي انتقلت من 9.35 مليار دولار إلى 12.01 من سنة 2000 إلى سنة 2002، وتعود أسباب انخفاض البترول خلال هذه الفترة إلى عدة احداث من بينها إضراب العمال الفنزويليين في قطاع النفط، وزيادة حجم الإنتاج البترولي من طرف دول خارج الأوبك وأهمها روسيا، وابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 واصل رصيد الميزان التجاري تسجيله للفوائض وبحجم متزايد حيث انتقل من 6.70 مليار دولار إلى 40.60 مليار دولار وتشكل هذه القيمة أكبر فائض سجله الميزان التجاري للجزائر، وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 99.97 دولار للبرميل وشكل معدل الارتفاع في الرصيد ما بين 2002 و2008 ما نسبته 34.62% وتزامن مع ارتفاع سعر البترول بشكل واضح.

ومع تفشي الأزمة المالية العالمية سنة 2009 وتدني سعر البترول إلى 62.29 وبسبب تقلص الصادرات من 78.59 مليار دولار إلى 45.19 مليار دولار أدى ذلك إلى تقلص الفائض في رصيد الميزان التجاري من 40.60 إلى 7.78 مليار دولار، ومع بداية سنة 2010 أدى الميزان التجاري أداء معتبرا بعد ان ارتفع إلى 25.96 مليار دولار نظرا للتحسن من جديد لسعر البترول الذي بلغ في نفس السنة إلى 80.15 دولار، وشكلت نسبة الارتفاع في الرصيد ما نسبته 26.4% وهو ارتفاع بمقدار 18.20 مليار دولار، وبعد سنة 2010 والفائض في الميزان التجاري يسجل تناقصا مستمرا إلى أن وصل سنة 2014 إلى 0.32 مليار دولار وذلك بسبب الصدمة الجديدة لسعر البترول والتي انخفض خلالها سعر البترول إلى 58.36 دولار للبرميل في السداسي الثاني من سنة 2014 ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا جدا بقيمة 18.08 مليار دولار سنة 2015 وذلك بسبب التدني أكثر لسعر البترول الذي وصل إلى 59.06 دولار، وهذه أول مرة يصل فيها لهذا المستوى خلال فترة الدراسة (2012-2016)، والسبب الرئيسي للتذبذب الحاصل في الميزان التجاري للجزائر هو الاعتماد الكبير على الصادرات البترولية في اجمالي الصادرات إذا فأي تغيير في سعر البترول سوف يؤدي إلى تذبذب الميزان التجاري بين الفائض والعجز.

المطلب الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على حساب رأس المال:

يعتبر حساب رأس المال ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يمثل صافي حركات رؤوس الأموال ويسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية غير المنتجة، وتتشكل هذه المعاملات من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية وغيرها، ولقد تأثر حساب رأس المال في الجزائر باتجاه الديون الخارجية حيث يؤثر فيهما تطور سعر البترول كالتالي:

الجدول رقم (02-06): رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال
2012	**0.24**
2013	**-0.87**
2014	**3.55**
2015	**-2.94**
2016	**-2.30**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مختلفة من بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أعلاه أن سنة 2012 قد سجلت الجزائر في رصيد حساب رأس المال 0.24، وفي سنة 2013 قد سجلت عجزا قدره 0.87 مليار دولار وذلك بسبب قيام الجزائر بتسديد جزء من ديونها الخارجية اتجاه نادي لندن وباريس، ثم في السنة الموالية أي في سنة 2014 تم تسجيل فائض بقيمة 3.55 مليار دولار وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية، ثم في سنتي 2015 و2016 تم تسجيل عجز بـ 2.94 و2.30 مليار دولار على التوالي وذلك راجع لعدة أسباب من بينها تحويل الأرباح للخارج من قبل المستثمرين والركود الذي شهده قطاع المحروقات.

ويمكن القول أن الجزائر ورغم المساعي الهادفة إلى تحسين حساب رأس المال إلا أنها لم تفلح في تحقيق رصيد إيجابي لرأس المال إلا بسبب اعتمادها المتزايد والدائم على قطاع المحروقات وغياب الصادرات خارج المحروقات، وضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية.

المبحث الثالث: تحليل أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري والإجراءات المتبعة لتقليص العجز.

يعتبر الميزان التجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات وبما أننا في حثنا هذا تطرقنا إلى الميزان التجاري وكيف تؤثر أسعار البترول عليه، ارتئينا في هذا المبحث أن نسلط الضوء على أثر تغيرات أسعار البترول على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وكذا إعطاء بعض الإجراءات لتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطات الصرف:

يعتبر حساب الاحتياطات العنصر الثالث المكون لميزان المدفوعات فهو يتكون مما تمتلكه الدولة من احتياطات الصرف من العملات الاجنبية مثل الدولار والأورو وكما يتأثر حجم هذا الاحتياطي بأسعار البترول، يؤثر كذلك الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وذلك بعد تأثر مكونه الأساسي وهو صادرات البترول فه الجزء الأهم في ميزان المدفوعات الجزائري، وفي هذا المطلب سنتطرق لتحليل ذلك الأثر على احتياطات الصرف.

الجدول رقم (02-07): تطور احتياطي الصرف وأسعار البترول خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	احتياطي الصرف	أسعار البترول (دولار/برميل)
2012	190.68	111.04
2013	194.01	108.97
2014	178.93	96.29
2015	144.13	53.06
2016	132.67	47.14

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مختلفة من بنك الجزائر، وموقه منظمة الأوبك: www.opec.org

من الجدول أعلاه يتضح لنا أنه في سنة 2012 بلغ احتياطي الصرف الجزائري ما قيمته 190.68 مليار دولار وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2013 بلغ احتياطي الصرف ذروته بقيمة 194.01 مليار دولار ثم انخفض في سنة 2014، ثم عرف انخفاضا آخر في سنة 2015 بقيمة 144.13 وذلك للانخفاض الذي عرفه سعر البترول في تلك السنة، وواصل اخفاض احتياطي الصرف في سنة 2016 فقد عرفت الجزائر احتياطي الصرف بقيمة 132.67 مليار دولار وعرف سعر البترول انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2015.

المطلب الثاني: أثر أسعار البترول على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري.

يشكل ميزان المدفوعات واجهة الجزائر اتجاه العالم الخارجي وأهم ما يميز ميزان المدفوعات الجزائري هو تأثره الكبير بأسعار البترول، فهو بذلك خاضع لها وبصفة وطيدة، وما يظهر في شكل ميزان المدفوعات للجزائر هو حركة رصيده والتي هي بنفس اتجاه الصادرات وأسعار البترول، ومن خلال الجدول التالي نبرز ونبين أثر أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال فترة الدراسة (2012-2016).

الجدول رقم (02-08): أثر أسعار البترول على رصيد ميزان لمدفوعات للجزائر خلال الفترة (2012-2016).

السنة	رصيد ميزان المدفوعات/ مليار دولار	أسعار البترول/ دولار للبرميل
2012	12.05	111.45
2013	0.13	108.97
2014	-5.88	96.29
2015	-27.53	53.06
2016	-29.22	56.88

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر وموقع منظمة أوبك .www. Opec. Org

نلاحظ أن وضع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذب خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2016 نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء الانخفاض والارتفاع في أسعار البترول إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة اما قبل سنة 2012 بصفة عامة، ولكن في سنة 2013 انخفض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى مستوى جد متدني بفائض قدره 0.13 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع المتواصل لحجم الواردات، بالإضافة إلى وجود عجز في حساب رأس المال قيمته 0.86 مليار دولار.

وتبقى السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات التي لا زال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي فقد سجل بعد كل هذا عجزا بقيمة 5.85 مليار دولار في سنة 2014 بسبب التدني في سعر البترول في النصف الثاني من نفس السنة إلى 58 دولار، ثم تفاقم الوضع أكثر حيث تهاوى الرصيد الإجمالي مسجلا عجزا بلغ 27.53 وذلك في سنة 2015 وهو الأمر الذي يعود إلى تهاوي الجاري و بالضبط الميزان التجاري، باعتبار الصادرات الجزائرية فيه هي العنصر الفعال والاساسي في ميزان المدفوعات ككل، ولم تعرف سنة 2016 امرا جديدا بل سجل عجز بقيمة 32.20.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لتقليص العجز في ميزان مدفوعات الجزائر.

بعد أن شهد ميزان المدفوعات الجزائري عجزا منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا، وتسجيل انخفاض قوي في الإيرادات الكلية للصادرات ترتب على السلطات الجزائرية اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات والتدني المتواصل لأسعار الصرف بالإمكان أن تساهم على الأقل في تقليص العجز وهي كالتالي:

أولا– التسهيلات من طرف البنك المركزي: ترتب على البنك المركزي على إثر عجز ميزان المدفوعات وضع تسهيلات للمصدرين تسمح بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وهي كالتالي:[1]

- التحسين النشط، وتعني إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية انتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص من البنك المركزي الجزائري وذلك لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم من حسابات المصدرين بالعملة الصعبة.
- تمديد آجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات وذلك من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات يتم ضمانها بعقد تأمين لدعم نشاطه.
- تطوير سوق ما بين المصارف وبالأخص من خلال وضع البنك المركزي لفرعه المتعلق بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.

ثانيا– تخفيض قيمة العملة الوطنية: لجأ البنك المركزي الجزائري إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقدمة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وهذا في الفترة التي تزامنت مع انهيار أسعار البترول ولكن حتى ينجح التخفيض في قيمة العملة والذي يكون المراد منه تقليص الواردات ورفع الصادرات، ينبغي أن يستطيع البلد المخفض تقليص الطلب من خلال سياسة تقشفية فإذا انخفض الطلب الداخلي عقب التخفيض فإن المنتجين يتوجهون نحو الأسواق الخارجية برفع صادراتهم، ولتجنب ارتفاع الأسعار الداخلية يجب تخفيض الاستهلاك العام الخاص والعمومي، كتقييد قروض الاستهلاك والتوازن الميزاني وتجميد الأجور،[2] ولكن المشكلة هنا تكمن في محاولة تحقيق توازن خارجي على حساب الاستقرار الداخلي للعملة والأوضاع الداخلية كالقدرة الشرائية.

إضافة إلى ذلك يعتبر الطلب على صادرات الدول المتقدمة ذو مرونة عالية، وعلى عكسها بالنسبة لمرونة الطلب على صادرات الدول النامية كالجزائر فهي تتسم بالانخفاض وهذا الامر يحد من مدى فعالية التخفيض في قيمة العملة النقدية كوسيلة لزيادة

[1] محافظ بنك الجزائر، **التوجيهات المالية والنقدية لسنة 2017**، ص 8-9.

[2] فتني مايا، **العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2017، ص 208.

الصادرات، إضافة إلى كل هذا فإن هناك عقبات كثيرة تواجه الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، هذه العقبات تواجه زيادة الصادرات نتيجة ضعف الثروات الإنتاجية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يعيق عملية التوسع في الصادرات المرتبط بانخفاض الأسعار.[1]

ما يمكن قوله في الأخير أنه على السلطات إيجاد سبل أخرى بخلاف تخفيض الدينار المتواصل والذي جعل قيمة العملة الوطنية تتهاوى إلى مستويات جد متدنية، ولم تنجح بالشكل الكبير في تقليص الواردات والتي لا تطابق مدى احتياج الاقتصاد الوطني لحجمها كما لم تنجح هذه السياسة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتي مازالت ضعيفة لحد الأن.

[1] عزي الأخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ذكره وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول إن تحقيق الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات بمختلف أرصدته وحساباته يعتمد بصفة كلية على عوائد صادرات البترول وما يشكل معضلة هو أن سعر البترول متغير ويخضع لمؤثرات وظروف دولية خارجية تتصف بالتغير المستمر، فلقد شهد الميزان التجاري بما فيه من صادرات وواردات تذبذبا كبيرا بالرغم من تسجيله للفوائض.

وفي الأخير يمكن القول إن الميزان التجاري الجزائري يبقى رهينا للصادرات البترولية سواء بالارتفاع أو الانخفاض والتي هي بدورها تبقى خاضعة للأسعار الدولية التي تمتاز بالتقلب وعدم القدرة على التحكم فيها محليا.

الخاتمة العـــــــامة

الخاتمة العامة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يمكن القول أن سعر البترول هو عبارة عن متغير تتحكم فيه العوامل الدولية الخارجية وذلك على مستوى السوق البترولي الدولي حيث يتكون هذا الأخير من مجموعة أطراف فاعلة مثل الشركات البترولية الكبرى ومنظمات مثل الأوبك، ومجموعة دول أخرى منتجة ومستهلكة وتتفاعل فيما بينها لتؤثر على سعر البترول والذي هو بدوره يؤثر على اقتصاديات الدول سواء مستوردة كانت أو مصدرة، وبما ان الجزائر دولة تعتمد بصفة شبه كلية على صادرات البترول فإن أسعاره قد اثرت وبشكل كبير على توازنها الخارجي، المتمثل أساسا في ميزان المدفوعات حيث يشكل البيان الذي يظهر علاقتها مع العالم الخارجي، وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع حجم الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري وبما ان الميزان التجاري هو أهم جزء في الميزان الجاري الخارجي فقد تحسن هو الآخر بشكل كبير وذلك بالنظر إلى فوائضه المسجلة.

إن العجز المسجل في رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السنوات الأخيرة والذي كان سببه انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014، هذا الاعتماد المتواصل على صادرات البترول قد أدى إلى تذبذب أرصدة ميزان المدفوعات بسبب الانتقال السريع للصدمة البترولية عن طريق قناة الصادرات، من هنا نستنتج أن ارتفاع سعر البترول يشكل عنصر أمان ميزان المدفوعات الجزائري، لكن انخفاضه يشكل علة يصعب علاجها على المستوى المحلي.

نتائج الدراسة:

- يتحدد سعر البترول بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل البيئية والجيوستراتيجية.
- يلعب البترول الدور الأبرز في الاقتصاد الجزائري من خلال ما تساهم مداخيله في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تمويل الاستهلاك.
- يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بأسعار البترول وذلك بسبب ارتفاع صادرات البترول وانخفاضها لأن الصادرات الجزائرية أغلبها صادرات بترولية.
- إن تحقيق الفائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أسعار البترول، وانخفاضه يعني نشوء عجز كبير في مختلف ارصدته.
- إن إجراءات تخفيض عملة الدينار الجزائري لتقليص العجز في ميزان المدفوعات قد تكون فعالة في تقليص العجز من خلال كبح الواردات ومحاولة تشجيع الصادرات ولكنها تقلل القدرة الشرائية للمواطن، ولا يمكن التوسع في التصدير وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

- ❖ تتحدد أسعار البترول في أسواق البترول الدولية بعوامل ومحددات خارجية، حيث تتحكم عدة عوامل وظروف على أسعار البترول وتتعدد تلك العوامل فمن بينها العوامل الاقتصادية كالطلب والعرض على البترول، بالإضافة إلى حجم الاحتياطي العالمي، وعدة عوامل أخرى مثل العوامل المناخية والجيوستراتيجية والأزمات المالية العالمية.
- ❖ يؤدي التحسن في أسعار البترول إلى التحسن في ارصدة ميزان المدفوعات ورصيده الإجمالي.

آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما انها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل ط صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

- ✓ **أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر؟**
- ✓ **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري؟**
- ✓ **ميزان المدفوعات الجزائري والعوامل المؤثرة فيه؟**

قائمة المصادر والمراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

I. الرسائل والأطروحات:

1- إدريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

2– بودريعات يونس وآخرون، **تأثير تقلبات أسعار النفطعلى ميزان المدفوعات دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل،الجزائر**، 2016-2017

3- بيطام ريمة، "**أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر (2000–2014)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

4– سوري سمية **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة** 2014-2015

5– سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة** تلمسان، 2014-2015

6– خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، جامعة مسيلة، 2012/2011

7– سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006**

8– داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2000–2012**

9– كمال عبد المجيب، "**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000–2015 دراسة تحليلية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2016

10– قويدري قويشح بوجمعة، **أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،2009**

11– سعد الدين اخلاص، بلمسيلي وسام، **محددات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2018/1988 دراسة قياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020/2019..

12-كتوش عاشور، "**الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

13-سرايري بلقاسم، "**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.

14- العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1970–2006)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

II. المجلات والندوات:

1- مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية 2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2016،

2-جاب الله مصطفى، "**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان، 2016.

3 -نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار احياء التراب العربي

4- خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية، العدد 57 نوفمبر السنة الخامسة،

5- . معهد الدراسات المصرفية، **الذهب الأسود**، مجلة إضافات، العدد 6، 2013

III تشريعات، تقارير ومداخلات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات**، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخ في 19 جويلية 2005.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07/06 المتعلق بالمحروقات**، الجريدة الرسمية، العدد 48، المؤرخ في 30 جويلية 2006.

3- منظمة لأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2018**.

4– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2014**.

5- التقرير السنوي لشركة سوناطراك، 2010.

6- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015**.

ثانيا– المراجع باللغات الأجنبية:

1-. **Amany A-EL Anshasy"Oil Prices and Economic Growth in Oil –Exporting countries،Journal of Applied Business and Economics, vol 12(4), 2011**

2- **Tan Juat Hong Impact of oil Price shocks on Government revenue and Expenditure evidence for Malaysia**"IBBM, 2010

3- **IMF, Balance of payment Manuel,** 4 Edition, Washington, USA, 1977.

4- **OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016,** Organization of the Petroleum Exporting Countries.

ثالثا– المراجع من المواقع الإلكترونية:

- www.wikipedia.org –

- http://wikianswer,2010
- http://Roubini,2004:5

- http://arabicpeople,2010